الفصل السادس:
الجبرية (والايمان بالقضاء والقدر)

ينص معجم «ماير» الموسوعي على «أن الجبرية أرسخُ ما تكون في الإسلام الذي يدافع عنها»؛ وهذا صحيح، أما النتيجة التي يستخلصها الغربيون عادة من هذه المقدمة الصحيحة، فخاطئة كل الخطأ: إذ يزعم الغربيون في شبه إجماع أن الإسلام، خنوع واستسلام.

قد يحتفظ الغربي في ذاكرته بصورة المسلم، الجالس أمام بيته المتواضع القرفصاء، ساكناً شاخص البصر إلى السماء، كسولاً، مستسلماً للمكتوب أو ما قسمه له القضاء... لكن هذه الصورة تقود الغربيَّ إلى سوء الفهم.

الحق أيضاً أن المسلمين ظلوا على وعي تام بما يحيط قضية الجبر (القضاء والقدر) من عويص المسائل، بينما تناست المسيحية ذلك المشكل، فتهربت منه بكبته وعدم معالجته، بالدرجة نفسها، فقد ألزمت المسيحية نفسها الاعتقاد بحتمية الخطيئة الأصلية، التي يرثها كل مسيحي بالولادة، إرثاً موروثاً عن زلل حواء ثم آدم....

وانطلاقاً من اتفاق المسيحية والإسلام في أن اللّه ذات إلهية واحدة، ينبعث سؤال أساسي مؤرق أمامهما: كيف يمكن التوفيق بين قدرة اللّه المطلقة وعلمه المحيط بكل شيء، وبين اعتبار الإنسان ذا إرادة حرة فاعلة؟! اللغز المحير هو كالتالي:

- إما أن يكون الله سبب كل الأفعال، فلا يكون الإنسان مسؤولاً عن أفعاله وأقواله، وبالتالي يمتنع عقاب الله له، وإلا كان ذلك مناقضاً للعدل الإلهي.
- وإما أن يكون الإنسان خالق أفعاله، فلا يكون الله خالق كل شيء، والمسيطر على كل الأفعال.

قد تخبطت المسيحية زمناً طويلاً في بحثها الدائب عن إجابة موفقة، فلم توفق: فقد كانت أميل إلى القول بمبدأ الجبر المطلق، بمعنى أن كل شيء، قدر مقدور(*)، مشمول بالرحمة الإلهية منذ الأزل، وقد قالت بهذا، على أية حال، تماشياً مع ما ذهب إليه القديس أوجستين وتزفنجلي وكالفين واليانسينيون المفرطون في السلبية، الذين عرفهم القرنان السابع عشر والثامن عشر. كذلك، فإن الاتجاه الأرثوذوكسي (المتزمت) لفلسفة توماس الأكويني اللاهوتية تتشبّث بالقول بأن الله سبب كل الأفعال وعلّتها، غير أنها رأت أن سابق علم الله بكل شيء لا يقتضي حتمية الوقوع أو الحدوث كما قدر، وإنما يعني احتواء الإرادة الحرة الإنسانية، التي تظهر الأحداث التاريخية وضوحها، لتكون جزءاً من خطة الخلاص الإلهية الكبرى، التي تسمو على الأحداث التاريخية.

هذا العبث الماثل في التلاعب بالألفاظ زاد الطين بلّة، فهو لم يأت بحل للقضية العويصة، وإنما حاور وداور في الصياغة، فكان للخبرة الإنسانية متملّقاً، وللعقل منافقاً.

ثم إن القضية حُلَّتْ حلاً جذرياً أدهى وأمر في أوروبا وأمريكا الشمالية منذ عصر التنوير والنهضة العلمية: منذ ذلك الحين تتفق الحرية المطلقة في حق تقرير المصير، التي يتمتع بها الأفراد، مع حياة الجماهير شعوراً وممارسة، فالإرادة الحرة للإنسان، لم تعد موضع بحث أو سؤال.

لهذا يستنكر المرء اليوم النظم في القول بالجبر، أو بحتمية بعضه على الأقل، مع أن ضد الجبر أو حرية الإرادة الإنسانية، مثل الجبر: كلاهما لا يمكن البرهنة عليه بوسائل العلوم الطبيعية: (القضايا الدينية تحل نفسها بنفسها تلقائياً، دون الحاجة إلى الرب)!

(*) مستور في لوح مسطور: (المترجم).

ولقد شهد الإسلام، ولا يزال يشهد، محاولات مختلفة لحل قضية الجبرية حلاً مقبولاً عقلاً: ففي القرن التاسع الميلادي قالت المعتزلة في بغداد بالاختيار، رداً على الجبرية التي تأثلّت في أصول الإسلام، فقد ذهبت المعتزلة إلى أن اللّه قد أودع في العبد القدرة على خلق أفعاله قدرة كامنة في الإنسان بحيث تُرجَع أفعال العباد إلى سببين: سبب متعلق بالذات الإلهية، وسبب متعلق بالإنسان ذاته.

ولا نعجب إطلاقاً حين نرى الحوار الجاد بين ذينك المذهبين: الجبرية والاختيار، وبين العالم الغربي ما زال قائماً حتى عصرنا الحديث ، سواء حمل لواءه المجددون مثل الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧)[١]، أو المنتمون إلى حركات أخرى مثل محديلدْرِيم كاليش، الألماني الشاب ممثلاً للمعتزلية الجديدة. أما الحوار الحقيقي الإسلامي الناظر إلى قضية حرية الإرادة، فهو أقرب وأكمل ما يكون في القرآن الكريم، ونحن نجد منطلق هذا الحوار في طبيعة اللّه كما يصفها هو سبحانه بكلماته في القرآن[٢] والتي يمكن أن تؤخذ من الأسماء الحسنى (الأعراف، الآية ١٨٠) حيث أمر اللّه أن ندعوه بها، والبالغ عدد ما نعرفه منها تسعة وتسعين اسماً[٣]، ليس من بينها الاسم الأعظم الذي لا يستطيع العقل البشري المحدود أن يحيط به علماً، ولا يفهمنَّ أحدٌ خطأً أن الأسماء تعني التشخيص أو الأشخاص، فإنما هي صفات جوهرية للذات الإلهية، تبين للبشر جوانبَ أو بعضَ ملامحَ من الذات الإلهية التي أراد اللّه أن يظهرنا عليها... فيقفنا، سبحانه، على العلم ببعض صفاته، سبحانه، ليس كمثله شيء، مثلاً:

- العليم (عالم الغيب والشهادة، الخبير، المحيط، المحصي، الحسيب، السميع، البصير، الرائي الذي يرى كل شيء، يدركُ الأبصار ولا تدركه الأبصار، لا يعزُب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض...).
- القدير (القادر، القوي، القاهر، الغالب، العزيز، الجبار...).
- الخلاق الحفيظ (الخالق، البارىء، المصور، المجيد، الصانع الجاعل على غير مثال، الفاعل، الفعّال لما يريد، المبدع من العدم...).
- رب العالمين (له الملك وله الحمد، الملك، الرب لا ربّ سواه «وهو رب كل شيء»، الصمد...).

- الحسيب (ذو انتقام، منتقم من المجرمين...).

- لا يظلم أحداً (يأمر بالعدل، لا معقب لحكمه، وهو خير الحاكمين، يقضي بالحق...).

- البرّ، اللطيف، الغفور، الودود (الرحمن، الرحيم، يأمر بالإحسان، ذو الفضل، الغفار، التواب).

وليُّ المؤمنين، ينشر رحمته وهو الولي الحميد، مولى الذين آمنوا، فنعم المولى ونعم النصير، ﴿**رحيم ودود**﴾ (هود، الآية ٩٠)، ﴿**وهو الغفور الودود**﴾ (البروج، الآية ١٤)، ﴿**غفور رحيم**﴾ (آل عمران، الآية ٣١)، ﴿**والله واسع عليم**﴾ (المائدة، الآية ٥٤).

وبالنظر إلى هذا التصور للذّات الإلهية، المستخلص من أسماء اللّه الحسنى، تبرز قضية الجبر أو القدر المقدور، أوضح ما تكون، فيتوهم المتوهم تناقضاً فيها إذا استعرضها في جميع آي القرآن، فالقرآن لا يفتؤ يَذكرُ ويُذكّر أن اللّه ﴿**قريب مجيب**﴾ (هود، الآية ٦١) ﴿**سميع قريب**﴾ (سبأ، الآية ٥٠). ويقول سبحانه ﴿**ونحن أقرب إليه من حبل الوريد**﴾ (ق، الآية ١٦)، ﴿**ونحن أقرب إليه منكم، ولكن لا تبصرون**﴾ (الواقعة، الآية ٨٥)، فهو، وحده، المتصرف في الكون، يدبر الأمر، ﴿**يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور**﴾ (غافر، الآية ١٩)، أو كما قال الغزالي في القرن الثاني عشر «يعلم دبيب النملة السوداء، على حجر أصم في الليلة الظلماء، ما أراده كان، وما لم يرده لا يكون، لا رادّ لقضائه ولا معقّب لحكمه»[٤]... وإليك آيات بينات، تؤيد في واقع الأمر القول بالجبر: ﴿**فمن يرد اللّه أن يهديه يشرح صدره للإسلام...**﴾ (الأنعام، الآية ١٢٥)، ﴿**ختم اللّه على قلوبهم وعلى سمعهم...**﴾ (البقرة، الآية ٧)، ﴿**ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها...**﴾ (السجدة، الآية ١٣)، و ﴿**لقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس...**﴾ (الأعراف، الآية ١٧٩)، و ﴿**لا يسأل عما يفعل، وهم يُسألون**﴾ (الأنبياء، الآية ٢٣). والذي يقرأ هذه الآيات البينات مستقلة منفصلة عن السياق قد يصل إلى حكم خاطىء، مؤداه أن اللّه سبحانه قد يجور في حكمه

متعسفاً ﴿**يغفر لمن يشاء، ويعذب من يشاء**﴾ (آل عمران، الآية ١٢٩)، وأنه قد كتب هذا منذ الأزل، فصار قدراً مقدوراً.

لكن ذلك القارىء سرعان ما يتبين أن في القرآن كذلك كثيراً من الآيات، يفيد ظاهرها عكس ما سبق على طول الخط، وأن هذه الآيات هي الأساس الذي قام عليه علم الأخلاق أو السلوك في الإسلام، ومنها: ﴿**وأما مَن آمن وعمل صالحاً فله جزاءً الحسنى، وسنقول له مِن أمرنا يُسراً**﴾ (الكهف، الآية ٨٨).

﴿**وما كان اللّه ليضلّ قوماً بعد إذ هداهم، حتى يبيّن لهم ما يتقون...**﴾ (التوبة، الآية ١١٥).

﴿**قل: إن ضللتُ فإنما أضلّ على نفسي، وإن اهتديتُ فبما يُوحي إليّ ربي، إنه سميع قريب**﴾ (سبأ، الآية ٥٠).

ومنذ القرن العاشر يغلب على التيار الإسلامي القولُ بأن الازدواجية «الظاهرة» في أسماء اللّه الحسنى(*)، والازدواجية التي توحي بها الآيات الدالة على الجبر، والآيات الدالة على حرية الاختيار، إنما هي ازدواجية يستعصي على المنطق البشري حل معضلها، على أنه رغم الدهشة التي قد تثور عند تأملها لا تمنع تقبّل المسلم لها ببساطة.

ولقد تولت الأشعرية المناهضة للمعتزلة الدفاع عن هذا الموقف، ونحن نجده مصوغاً بوضوح في شرح أبي الحسن الأشعري (٨٧٤ ـ ٩٤٥) لأصول العقيدة(**)، ولقد طالب أبو الحسن الأشعري بالتمسك بالديانة كما نزلت بما فيها من أمور الغيب، دون الخوض فيما يمتنع الخوض فيه «بلا كيف، وبلا تشبيه». أما المصلح الاجتماعي المصري الكبير الإمام محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١١ فبراير ١٩٠٥)، فقد نبه كذلك في مؤلفه الرئيس «رسالة التوحيد عام ١٨٩٧» على أن «التوفيق بين علم اللّه وإرادته... وبين حرية اختيار الإنسان لأفعاله، إنما هي محاولة للخوض في أسرار اللّه»(٦).

(*) حيث يرد الاسم وضده: الأول والآخر، الظاهر والباطن: (المترجم).

(**) راجع كتابه الإبانة عن أصول الديانة: (المترجم).

هذا الأخذ المحمود باللاأدرية في تواضع وخشوع، حبذته السنّة، فقد حذر الرسول الكريم أشد التحذير من التفرُّق في الدين، خاصة في مجال الغيبيات هذا[٧].

وترى النظرة الفاحصة أن أولئك الأئمة الثلاثة: الأشعري والغزالي ومحمد عبده لم يلتزموا أنفسُهم بالمبدأ النقدي للمعرفة الذي نادوا به، بل أكثر من هذا إذ أخذ ثلاثتهم في القيام بمحاولة يائسة فاشلة للتوفيق توفيقاً مبنياً على المنطق، بين الإرادة الحرة للإنسان، وبين جبروت اللّه أو سلطانه المطلق.

لقد سجل التاريخ لأبي الحسن الأشعري قولته بالكسب والاكتساب: أي أن اللّه هو وحده المسبّب، أي الخالق لكل أفعال الإنسان، ودور الإنسان هنا أنه يكسب مالَهُ، ويكتسب ما عَلَيْهِ من خلال تعامله وتكيفه مع المقدور، بمعنى أن «المغزى الحقيقي للكسب أو الاكتساب أن الفعل أو الشيء يعود إلى قوة فاعلة، وهو بالنسبة للشخص الذي بواسطته تم ذلك الفعل، اكتساب»... أي أن الفاعل الحقيقي هو اللّه، لأنه هو مبعث الفعل، بينما الإنسان يكتسب الإثم أو المثوبة جزاءً، وفاقاً لموقفه من ذلك الفعل[٨].

توفر الغزالي على دراسة الأشعري وقولته هذه، فأخذها ثم سار بها شوطاً أبعد في اتجاه الإرادة الحرة للإنسان «فاللّه، المسبّب الوحيد لأفعال مخلوقاته، لا يمنع مخلوقاته من الإتيان بأفعال مكتسبة مقدورة، فاللّه خلق القدرة والمقدور، كذلك إمكان الاختيار والمختار... «فكيف إذن يمكن أن تُرجَعَ الأفعال المكتسبة إلى الجبر، بينما يدرك كل إنسان بالفطرة الفرق بين الأفعال الاختيارية، وردود الأفعال الضرورية؟»[٩].

تلك إذن خلاصة اجتهاد علماء الإسلام في قضية الجبر، والقضاء والقدر، دون تناول تحليلي للآيات المتكافئة في الجبر والاختيار، ودون الغلو في أيٍّ من كلا الاتجاهين، للوصول إلى حل يرتضيه العقل في قضية الجبر.

أما إذا لم يصل المرء إلى نتيجة أخرى في هذه القضية، فحسبك أنها تحتل في واعية المسلم موقعاً عظيماً لا يطمسها أو يتناساها: وهناك فرق فارق بين موقفين:

موقفٍ واعٍ بالقضية، وعسرِها وعدمِ اهتدائه إلى حلها.

وموقفٍ، يتهرب منها، بطمسها، وكبتها زَجًّا بها في غياهب النسيان.

المفاجيء اليوم أن أحدث ما توصل إليه علم الطبيعة من نتائجَ يَقْدِرُ هذا الموقفَ الأول، معيداً إليه اعتباره، فقد تبين أن علم الطبيعة، ومنذ اكتشاف فيرنر هايز ينبرج عام ١٩٢٥ لنسبية عدم الوضوح، مضطر أن يصف حقيقة التركيب الداخلي للذرة ليس عن طريق بديل آخر، وإنما عن طريق أحوال متكاملة (الجزيء في مقابل الموجة)، الطريف هنا أنه قد تبين أن طبيعة الجزيء توافق مبدأ الجبر الذي يعرفه الإسلام، من حيث النموذج الفكري لحتمية السلوك وعدم الحتمية. بل على العكس، فإن المسلمين بوسعهم، كما نبّه إلى ذلك أولرش شوين، أن يشيروا مرة أخرى إلى أن محاولتهم شرح قضية علمية من قضايا علوم الطبيعة (قضية العلّيّة كجزء من قضية الجبر) لا تخضع لمعايير العصور الوسطى البالية[١٠].

ولنا أن نسأل: ما معنى كل هذا في واقع الحياة العملية للمسلم؟

- إن المسلم، شأنه شأن المسيحي أو الماركسي (علماً بأن الماركسي المؤمن حقاً بالمادية التاريخية، كان ينبغي عليه أن يكون من الجبرية لإيمانه بالحتمية التاريخية) يحاول تحقيقَ أهدافِه في الحياة، عملاً بالشعار «ساعد نفسك، يساعدك اللّه»... على أن المسلم يجد نفسه مسؤولاً مسؤولية شخصية مباشرة عمّا يفعل وعمّا يقول.
- والمسلم يثق في أن اللّه سيجزيه خيراً على أفعاله الخيّرة، ليس لأن اللّه مجبر على ذلك، ولكن لأن اللّه سبحانه لا يظلم مثقال ذرة، هكذا كتب على نفسه الرحمة[١١].
- والمسلم يخشى عقاب اللّه، على ما اقترف من المعاصي، ولكنه يعلم أنه يرجو عفو اللّه، ومغفرته، لا يقنط من رحمته.
- ولأن المسلم يعرف أن كل شيء بين إصبعي الرحمٰن، الذي ﴿**بيده ملكوت كل شيء**﴾ (المؤمنون، الآية ٨٨) فإنه يستهل أعماله وأقواله بذكر اللّه، وعلى بركة اللّه منادياً «بسم اللّه الرحمن الرحيم»، فإذا آنس خيراً، فإنه يقرنه بالمشيئة

«إن شاء اللّه»، فإذا قرت عينه لنجاح أو فلاح أرجعه إلى اللّه منادياً «ما شاء اللّه»، وهو في كل ذلك واثق من رحمة اللّه التي تسعه، إلى أن يأذن اللّه له بلقائه: ﴿**إليه مرجعكم جميعاً، وعد اللّه حقًّا، إنه يبدأ الخلق ثم يعيده ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالقسط...**﴾ (يونس، الآية ٤).

فإذا ما حبطت جهود المسلم، ولقي الفشل رغم كل محاولاته، أو إذا أصابته مصيبة لا يستطيع لها دفعاً، فإنه يفزع إلى اللّه، ليس جزوعاً هلوعاً معترضاً على القضاء والقدر، لا يلطم خدًّا، ولا يشقّ ثوباً، ولا ينتفُ شعر رأسه أو لحيته غيظاً وأسفاً، بل يتقبّل ما أصابه صابراً، محتسباً، لأن قضاء اللّه لا رادّ له ﴿**وما يُعَمَّرُ من معمّر، ولا يُنقصَ من عمره إلا في كتاب، إن ذلك على اللّه يسير**﴾ (سورة فاطر، الآية ١١).

ونلفت النظر إلى أن الأستاذ محمد أسد، يرى أن الجبر أو القضاء يختص بما مضى وانقضى من الأحداث التي وقعت بإذن اللّه، أما المستقبل فلا يخضع للجبر أو الحتمية.

الملاحظات الهامشية للمؤلف:

(١) راجع صفحة ٤٩ وما بعدها من كتاب أرنولد هوتنجر «اللّه اليوم»، زيورخ ١٩٨١.

(٢) دانيل جمارت: «الأسماء الإلهية في الإسلام» (الأسماء الحسنى)، باريس ١٩٨٨، وأبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، المجلد الأول، الكتاب الثاني «أصول الاعتقاد» لاهور ١٩٧٤.

(٣) صحيح مسلم، الباب ١١١٧، الحديث رقم ٦٤٧٥.

(٤) قارن رأيه في أصول الاعتقاد في كتاب هوتنجر المذكور آنفاً في ص ٢٦ وغيرها، كذلك كتابه إحياء علوم الدين في مواضع متفرقة، مثلاً الفقرة الرابعة من الكتاب الثاني، المجلد الأول.

(٥) قارن هوتنجر: «اللّه اليوم»، ص ١٧ وما بعدها.

(٦) صحيح مسلم، الباب ١١١٣، الحديث رقم ٦٤٥٠.

(٧) محمد عبده: «رسالة التوحيد» باريس ١٩٨٤، ص ٤٣، وإلى مثل هذا ذهب حميد اللّه في كتابه «الإسلام» طبع جنيف ١٩٦٨، فقرة ١٢١.

(٨) قارن في تفصيل ذلك: ماجد فخري بالإنجليزية «تاريخ الفلسفة الإسلامية»، لندن ١٩٨٣، ص ٢٠٨، فضلاً عن هذا قول محمد عبد الحي عن الأشعرية في كتاب محمد محمد شريف «تاريخ الفلسفة الإسلامية»، طبع فيزبادن عام ١٩٦٣، ص ٢٢٠ وما يليها، خاصة صفحة ٢٢٩ وما بعدها.

(٩) انظر الملحوظة الهامشية رقم ٤ وغيرها، كذلك ص ٧٨ من هذا الكتاب الملاحظات الهامشية (١٩ ـ ٢٢)، هذا يتفق مع ما ذهب إليه جمال الدين الأفغاني، كما بيّن ذلك هوتنجر في «اللّه اليوم»،ص ٤٩ وما بعدها.

(١٠) أولرش شوين: الحتمية والحرية في الفكر العربي اليوم، جوتنجن ١٩٧٦، قارن: هانز ـ بيتر دِرر (ناشرا) الطبيعة وما وراءها، طبع برن ١٩٨٦.

(١١) الأربعون الصحيحة (الصحاح)، ميونخ، ترجمة أحمد فون دنفر، الحديث رقم ١٧.